



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الخامسة

الدورة العادية الثانية

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأربعاء 29 يناير 2003

فهرس

* اختتام دورة الخريف لسنة 2002.

* كلمة السيد كريم يونس، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

مراسيم الاختتام:

* تلاوة سورة الفاتحة.

* عزف النشيد الوطني.

محضر الجلسة العلنية الثامنة والعشرين المنعقدة يوم الأربعاء 29 يناير 2003 (صباحا)

- الرئاسة : السيد كريم يونس، رئيس المجلس الشعبي الوطني.
بحضور السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وأعضاء مكتبه.
والسيد علي بن فليس، رئيس الحكومة وأعضائها.

والرافضة للسلم، المتعطشة لإزهاق أرواح مواطنينا وسفك دمائهم، جعلني أستهلّ كلمتي هذه بالانحناء بخشوع أمام ضحايا الإرهاب الأعمى مقدما أخلص التعازي لأهلهم وأسرههم وذويهم بل لكل الجزائريين.

إن الجزائريين الذين أضنتهم محاولات تدمير قيمهم ومجتمعهم، لم يستسلموا، بل وقفوا رافضين منطق الرعب وصارخين بكل قواهم : إلى متى يظلّ بلدهم يئن تحت وطأة المجازر الإرهابية؟

لأن إزهاق الأرواح لم يعد يطاق !

ولأن سفك دماء المواطنين أو التعديّ على كرامتهم لم يعد يحتمل !

لتتوقف هذه الأعمال الهمجية الدخيلة على قيمنا الأخلاقية والروحية.

رغم هذه الأعمال الهمجية فإن هذا الشعب لن ينحرف عن مصيره ولا عن السبيل الذي اختاره، سبيل الحداثة والأصالة والانفتاح على العالم.

ورغم هذه الأعمال فإن هذا الشعب لن ينصرف عن إيمانه العميق بالإسلام وبقيمه السمحاء.

افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الثانية والثلاثين صباحا

"عزف موسيقي لجوق الإذاعة الوطنية"

الرئيس: أشكر باسمكم السيد بوخاري موقاري رئيس الفرقة السمفونية الوطنية وأعضاء هذه المجموعة.

وبعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الكريم.

الجلسة مفتوحة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم وأعضاء مكتبه،
السيد رئيس الحكومة المحترم وأعضاء حكومته،
السيدات والسادة النواب،
السيدات والسادة ممثلو أسرة الإعلام،
أيها الحضور الكرام.

ما كنت أنوي أن أتطرق إلى مسألة الإرهاب في بداية كلمتي، لكن واقع الحال الذي يشهد تصعيدا للعمليات الإجرامية التي تنفذها العناصر الحاقدة على المجتمع

أمنيته أن يسهم هذا الإنجاز، من خلال مثال النجاح الذي يجسده، في الدفع بالمشاريع والتحديات الأخرى المسجلة في البرنامج الوطني للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية على سكة التطور والتقدم.

وأوجه تحية الإجلال كذلك إلى أصحاب مهنة الطب الذين كان لهم الفضل في تقدم التفكير حول المسائل المتصلة بأخلاقيات الطب وفي إنجاز أولى عمليات زرع الأعضاء في الجزائر فاتحين بذلك أبواب الأمل أمام المرضى ومساهمين في الحد من النفقات الباهضة المترتبة عن التكفل بالعلاج خارج البلاد.

فمن هذه المنصة، أحيي باسمكم، كل رجال ونساء العلم في هذا البلد، كل المثقفين وكل الرجال والنساء الذين ينشطون في حقل الفنون والثقافة وكافة أولئك الذين تتجسد من خلالهم عبقرية الجزائريين والجزائريات وبراعتهم وروحهم الإبداعية والابتكارية وخصوصية فكرهم في مجالات كثيرة.

(وأدعو السيدات والسادة النواب إلى التعبير عن تقديرهم واحترامهم لكل هؤلاء بتصفيقات حارة ولما لا بابتسامة أيضا). وستعيدون هذه التصفيقات ثانية (تصفيقات حارة)

وبالمناسبة، لا يفوتني كذلك أن أوجه تحية التقدير إلى فريق شبيبة القبائل وهو يضيف إلى سجله الحافل كأسا قارية أخرى ويفتك بكل جدارة باللقب الإفريقي الثالث على التوالي، والسادس في جدول انتصاراته الدولية. (تصفيق).

إن هذه النتيجة بل هذا الانتصار جاء تتويجا لمسار يصور كفاءات صنع النجاح الجماعي ويبين القدوة للكثير من المجموعات المهنية في المجتمع.

كما لا يفوتني أن أوجه التحية إلى الشاب محمّد ياسا الذي انتزع مؤخرا بطولة إفريقيا للملاكمة أمام منافس يحسب له ألف حساب. (تصفيق)

ولأن شمس مستقبل أبنائنا ستشرق ولن يحجبها رعب ولا إرهاب.

فإن بلادنا لن تحيد، مهما كانت الهموم، عن درب الديمقراطية والتقدم لأن جزائر اليوم، سيداتي، سادتي، هي أيضا جزائر تكّد، جزائر تعمل على تحسين واقع مواطنيها، جزائر تنتج الثروات وجزائر تسجل الانتصارات.

أيها الحضور الكرام،

فإن مسيرة الإنسانية محفوفة بالمعالم التي تشهد على زحفها نحو التطور، معالم النار والحجر المصقول والنحاس والكتابة، تلتها بعد أحقاب طويلة الثورة الصناعية، وإذا كان القرن العشرون هو قرن اكتشاف البينيسيلين والذرة والإعلام الآلي وعلم الوراثة، فإن هذا القرن الجديد سيكون بالتأكيد قرن الإعلام وتكنولوجيات الاتصال والتحديات العديدة التي أخذت تبرز أو ترسم في الأفق.

إن التحاق الجزائر المشهود، في مطلع هذا القرن، بذلك الركب المقتصر على الأمم التي سجّلت اسمها في المجال الفضائي ليحمل دلالات عميقة عن إرادة الجزائر لرفع تلك التحديات بفضل أبناء بلادنا من باحثين ومهندسين وتقنيين.

فقد تم، بتاريخ 28 نوفمبر المنصرم، وضع (آل سات 1) أول قمر صناعي مصغر من صنع جزائري، على مدار الأرض وشرع الباحثون في التقاط وتفسير الإشارات التي يرسلها.

إن المجلس الشعبي الوطني يحيي رواد البحث الفضائي وبارك هذه الخطوة التي قطعها الجزائري بكل ما ترمز إليه من إسهامات تقدمها بلادنا على درب استكشاف الفضاء الخارجي واستغلاله استغلالا سلميا.

إن المجلس الشعبي الوطني يشجع مرة أخرى الحكومة على مواصلة نداءاتها إلى الحوار كوسيلة لا يمكن الاستغناء عنها لحل المشاكل المطروحة. (تصفيق).

أيها السيدات، أيها السادة، لا يسعنا، ونحن نعد حصيلة هذه الدورة، إلا أن نعترف بأن الممثلة الوطنية اضطلعت، بكل موضوعية، بالدور الدستوري المنوط بها، وساهمت وهي تؤدي مهامها على أحسن وجه في توصيل صورة تعكس للمجتمع وللعالم وجه جمهورية عصرية.

وبهذا الصدد، أتوجّه بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة النواب على ما بذلوه من جهد خلال الدورة الخريفية 2002 سواء من حيث دراسة مشاريع القوانين التي عرضت عليهم أو من حيث الأشكال النهائية التي خرجت بها هذه المشاريع.

ومن جهتي، فإنني ألتزم بالعمل على تعزيز حرية التعبير داخل مجلسنا وبالسهر على احترام كل الآراء، بما تتيحه الأسس الديمقراطية لدستورنا وقوانيننا.

هذا، ولأولئك الذين يفضلون لغة الأرقام، أشير إلى أن المجلس الشعبي الوطني تولّى خلال الفترة التي امتدت على مدار خمسة أشهر دراسة 8 مشاريع قوانين تضمنت 432 مادة وصوّت على ستّة منها، كما تم إدخال 407 تعديلا على هذه المشاريع، وخصّص ما لا يقل عن 87 اجتماع على مستوى اللجان و26 جلسة علنية لمناقشة هذه النصوص.

وقد استغرقت أشغال اللجان والجلسات العامة 520 ساعة، كما تدخل 295 نائب مرة واحدة على الأقل خلال المناقشات العامة.

إضافة إلى ذلك، تم توجيه 46 سؤالاً شفوياً واستجوابين اثنين، و48 سؤالاً كتابياً إلى الحكومة التي بلغت 18 إجابة إلى المجلس.

إنها انتصارات رائعة تعكس إرادة وقدرة التحدي التي يتحلى بها الشباب الجزائري بالرغم من المحن التي تكدر صفو حياته، إنها انتصارات ينبغي التأمّل فيها لما تنطوي عليه من عبر ودروس.

أيها السيدات، أيها السادة، إن أروع الانتصارات تلك التي يتغنّى بها الجميع ويحس بها الجميع ويتفاسمها الجميع، دون إقصاء أي من مواطنيها، عندما تكون السكينة والطمأنينة والأمن على موعد مع انتصارات الشعب.

ولهذا السبب بالتحديد يدعو المجلس الشعبي الوطني إلى تغليب الهدوء والسكينة والأمن في كل مناطق بلادنا، وبالأخص في منطقة القبائل التي ما يزال الوضع السائد فيها يثير القلق لدى كافة الجزائريين المتعلقين بقيم الأخوة والتماسك الوطني. (تصفيق).

دماء كثيرة سكبت في هذه المنطقة من أجل قضية مواطنة، دموع كثيرة ذرفت في هذه المنطقة، أحقاد وضغائن كثيرة تراكت، آن الأوان للبكاء أن يتوقف ولجراح النفس والقلب أن تندمل.

حان الوقت لأن تتحلى الجمهورية، وهي تحتكم إلى القانون والدستور، بثوب التفهم والشهامة والرحمة، هذه القيم التي صنعت عظمة هذا الشعب، وذلك من أجل لمّ شمل أبنائنا، كل أبنائنا.

حان الوقت لأن تستفيق الضمائر ولأن تتجلى العبقرية الإنسانية من خلال الجهد الجماعي الرامي إلى استعادة السكينة وتجاوز المحن وتغليب العقل، لأن منزلة هذه المنطقة في قلوبنا ككل شبر من بلدنا الحبيب أكبر من أن نتنازل عن استرجاع السلم بها وأكبر من أن نستسلم لإرادة الأقدار، لأن إحلال السلم ممكن لمن يتحلى بالمشاورة والحكمة والتعقل.

لقد كان التصويت على قانون المالية والميزانية لعام 2003 نقطة هامة في جدول أشغال دورة البرلمان الخريفية، إذ أدرك النواب من خلال هذا التصويت أنهم وفّروا أولى الوسائل التشريعية الضرورية لتحقيق الأهداف التي حظيت بموافقتهم لدى مصادقتهم على برنامج الحكومة، كما لمسوا أهمية تزويد الحكومة بالوسائل المالية التي تحتاج إليها عام 2003 للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها أمام الشعب.

وخلال المناقشات التي جرت في هذا الصدد على مستوى اللجان والجلسات العامة، برهن النواب على قدرتهم العالية على تجاوز اختلافاتهم السياسية ودحض الأساليب المتطرفة وترجيح الجدل الفكري ونجحوا بذلك في رفع مستوى النقاش وإعطائه صبغة بناءة وفي تعزيز الممارسة الديمقراطية البرلمانية.

ستحظى، وتلك هي أمنيته، الوسائل التشريعية التي تعكف الحكومة حاليا على تحضيرها والتي آمل أن تعرض علينا قريبا، بالمستوى نفسه من العناية والمعالجة الموضوعية.

كلنا يعلم أن التحضير لمشاريع القوانين التمهيدية حسب مقاييس الدقة والجدية والمصادقية يقتضي تكريس كل الوقت اللازم، وإن الاستغناء عن الحوار والتشاور خلال مرحلة تعميق الدراسة، قد لا يجدي نفعا إذا ما أردنا استقطاب إجماع كل الأطراف المعنية حول هذه النصوص.

إن النواب لا يشكّون في قدرة الجهاز الحكومي على إعداد وتقديم مشاريع القوانين هذه بالسرعة المطلوبة ولا في كفاءة المجلس في دراستها وإثرائها والتصويت عليها بالسرعة نفسها، ضمن الأشكال والمضامين التي يقرّها ممثلو الشعب.

وكما سبق أن قلته مؤخرا، يعتزم المجلس الشعبي الوطني، طبقا لما تخوّل له ولرئيس الحكومة أحكام المادة 119 من الدستور، المبادرة باقتراحات قوانين

كما شكّل البرلمان، بطلب من الحكومة، وفي إطار اللجنة البرلمانية المتساوية الأعضاء، لجنتين مختلطتين للنظر في الأحكام محلّ الخلاف بين الغرفتين بخصوص القانون العضوي المتعلق بالقانون الأساسي للقضاء والقانون العضوي المتضمن التنظيم القضائي.

وفي انتظار أن تتنامى وتيرة الأشغال بالتدرّج، يبقى المجلس الشعبي الوطني واثقا من أنه ساهم في تطوير القانون حول بعض المسائل الحساسة لدى الشعب الذي وهبنا ثقته.

ففي هذا السياق، سهر المجلس الشعبي الوطني على تكييف نصوص القوانين مع إرادة ومطالب الشعب الذي كلّفنا بتمثيله، فيما يخص على سبيل المثال مسألة الأوقاف والقضايا المتصلة بآفاق التنمية المستدامة للسياحة وبإشكالية مناطق التوسع والمواقع السياحية، والمسائل المتعلقة بكيفيات ووسائل تحسين ظروف الاستغلال السياحي لشواطئنا وكذا تلك المتصلة بالأحكام الجزائية المرتبطة بالاتفاقية المتضمنة حظر الأسلحة الكيميائية التي صادقت عليها بلادنا وبضرورة حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وكذلك القضايا المتعلقة بتنظيم بورصة القيم المنقولة وكذا بالموارد المالية والميزانية التي تعتزم الدولة تعبئتها بصدد نفقات التسيير والتجهيز لعام 2003.

لقد تمخّضت دراسة الأحكام الجزائية المتصلة بالاتفاقية المتضمنة حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدميرها عن مناقشات ثرية حول هذا النص.

إن ممثلي الشعب، وإن تناولوا هذا الموضوع ببالغ الاهتمام وسهروا على تعديل النص وإثرائه، صمّموا، مع ذلك، على تأجيل التصويت عليه إلى دورة الربيع، 2003 تعبيرا عن قلقهم إزاء التطورات التي يشهدها الوضع في منطقة الشرق الأوسط وعن رفضهم للتهديدات التي تحدى بالشعب العراقي. (تصفيق).

وهيكله الحوار الذي باشرته بلادنا مع بعض الهيئات البرلمانية ذات الطابع الوطني، الجهوي أو الدولي.

أيتها السيدات، أيها السادة،
إنني لا أنوي تقديم حصيلة شاملة عن الدورة البرلمانية التي تأتي إلى نهايتها.

إلا أنه من واجبي أن أفصح لكم عن وجهة نظر المجلس حول الأهمية التي تكتسيها مسألة تناسق الأهداف بين الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية.

الكل يتفق حول مسؤولية الجميع، حكومة ومجلسا، في توفير الشروط المناسبة والمناخ الملائم لممارسة النواب لصلاحياتهم الدستورية.

ومن جهتي، أؤكد مرة أخرى أنني لن أدخر جهدا في سبيل تحقيق هذا الهدف.

فعلى الحكومة أن تنظر إلى النائب على أنه ممثل للشعب، ومفوض من الشعب لغرض التشريع ومراقبة عمل الحكومة.

ومن واجب الحكومة كذلك أن تعترف للنائب بصفة الشريك في البحث عن الحلول لمشاكل المجتمع، شريك جدير بالاضطلاع بهذه المهمة من خلال إصغائه اليومي للمواطنين ولانشغالاتهم، شريك أهل لنقل احتجاجات ناخبيه بكل نجاعة إلى الجهات المعنية.

إنه من مصلحة الحكومة أن تستغل رصيد المعلومات التي يحوزها النائب بفضل احتكاكه الدائم بالمواطنين الذين يقصدونه في أوقات نومه وأكله وحتى في أوقات صلاته.

كما يقع على الحكومة واجب السهر على ترجمة الأحكام التشريعية، بعد صدورها، إلى نصوص تنظيمية تكفل تطبيقها في أقصر الآجال الممكنة.

تندرج ضمن إطار الأهداف التي سطرتهما الحكومة، مساهمة منه في إثراء التشريع الوطني وحرصا منه على ممارسة صلاحياته التشريعية بخصوص النصوص المعروضة عليه من قبل الهيئة التنفيذية، وعلى جعل هذا المجلس قوة اقتراح بكل ما تفترضه هذه المنهجية من صبغة قانونية ونتائج بناء بالضرورة.

هذا، وبغض النظر عن كل الآفاق المستقبلية، يبقى المجلس الشعبي الوطني مكلفا ببرنامج عمل مكثف، إذا ما اعتبرنا حجم المشاريع الجارية دراستها أوالمزمع تحضيرها والمبادرات التي تندرج في منظور بعث الدبلوماسية البرلمانية، سواء على الصعيد الثنائي من خلال توطيد علاقات المجلس مع برلمانات عدة دول أو على الصعيد المتعدد الأطراف من خلال تنشيط علاقاتنا مع برلمانات الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني الإفريقي والاتحاد البرلماني العربي والمجلس البرلماني للمنظمة من أجل التعاون في أوروبا وغيرها من الاتحادات.

وفي هذا الإطار، قام المجلس الشعبي الوطني منذ افتتاح دورته الخريفية بنشاطات مكثفة ومتنوعة واكبت جهود الحكومة وتناسقت مع أهدافها الرامية إلى استعادة الجزائر المكانة التي تستحقها ضمن محفل الأمم.

وفي هذا الصدد، وعلاوة على التنقلات التي قمت بها شخصيا إلى الخارج للمشاركة في اجتماعات هيئات برلمانية دولية، توليت استقبال وفود برلمانية وحكومية من عدة بلدان شقيقة وصديقة في إطار محادثات رسمية خصت جوانب التعاون الثنائي في المجال البرلماني مثلما تناولت مسألة تنسيق المواقع خلال المحادثات المتعددة الأطراف الجهوية أوالدولية.

كما تنقلت وفود مشكلة من ممثلي مختلف المجموعات البرلمانية إلى عدة بلدان ومناطق من العالم في إطار المشاركة في اجتماعات الهدف منها تعزيز دور البرلمانين في تسيير الشؤون العمومية وإدارتها وأتوطيد

أيها السيدات، أيها السادة،
من حق الناخب أن يطلع على ما يعمله المنتخب داخل
المجلس الشعبي الوطني و من حقه كذلك أن يلجأ إلى
المنتخب طالبا فهم قلقه والإصغاء إلى انشغالاته
والإسهام في حل مشاكله، ومن حقه كذلك أن يجد لديه
كل الصدى للاحتجاجات التي قد يعرضها.

ومن أجل ذلك يجب أن تكون وسائل الإعلام، لاسيما
الثقيلة منها، الدعيمة التي توصل صدى العمل التشريعي
إلى المجتمع حتى يتسنى ربط تلك العلاقة الدستورية بين
المنتخب والناخب الذي وضع فيه كل آماله وتوثيقها
و ضمان ديمومتها. فهنا يكمن جوهر الديمقراطية
البرلمانية. (تصفيق).

ومن هذا المنظور، فإن وسائل الإعلام تتبوأ مسؤولية
مميزة يتعين عليها الاضطلاع بها من خلال ضمان تغطية
كافة أشغال المجلس الشعبي الوطني سواء على مستوى
اللجان أو الجلسات العامة.

إن الجهد المبذول من قبل المؤسسة التشريعية يجب ألا
يبقى حبيس جدران مبنى المجلس، بل يجب أن يأخذ
الرأي العام علما به، لأن رقابة الرأي العام على المنتخبين
هي أحد الأسس التي يقوم عليها التوازن بين السلطات
في ظل جمهورية عصرية.

وهنا أيضا لا يسعني إلا أن أشكر السيد رئيس الحكومة
على مبادراته في هذا الاتجاه، كما أود الإشادة بالمجهود
الذي بذلته الصحافة عامة ووسائل الإعلام الثقيلة على
وجه الخصوص، وبالاستعداد الذي تحلوا به خلال الأيام
الأخيرة في تغطية مجريات الأعمال البرلمانية.

أيها السيدات، أيها السادة،
إن واجبا يملي علينا، بصفتنا ممثلين منتخبين من قبل
الشعب، أن نعبر في هذا المقام وفي غيره، عن انشغالنا
المتنامي أمام المصير المأساوي المفروض على الشعب
العراقي الشقيق الذي راح ضحية بريئة لحصار جائر لامبرر
له، هذا الحصار الذي نندد به ونطالب برفعه فورا.

وفي المقابل يجب على النواب، دون التخلي عن المبادئ
والقناعات التي يدافعون عنها باسم الشعب، أن يتمعنوا
في القيود التي تحيط بممارسته المسؤوليات التنفيذية
ومراعاة تأثيراتها، عن طريق التحلي بالواقعية لدى
دراسة النصوص التي تعرض عليهم.

إن هذه الاحتياطات، هي وحدها التي تكفل، إذا ما
تواكبت مع تناسق العمل بين السلطتين التشريعية و
التنفيذية، قابلية تطبيق الإجراءات التشريعية والتنظيمية
ونجاحتها، وهو ما يصبو إليه المجلس الشعبي الوطني
والحكومة على حد سواء.

لقد سبق لي أن قلت، و أعيد اليوم أن المجلس الشعبي
الوطني يطمح إلى وضع شراكة حقيقية مع الجهاز
التنفيذي، تعتمد على أهداف موحدة، شراكة تفترض
المساعدة و التفاهم المتبادلين.

فمن الضرورة بما كان أن يسهر المسؤولون المكلفون
بالصلاحيات التنفيذية على النطاق الوطني كالوزراء
أو على الصعيد المحلي كالولاية أو رؤساء المجالس
الولائية أو البلدية على استقبال النائب وتخصيص الوقت
اللازم للإصغاء إليه وفهمه واستشارته في المواضيع التي
تهم المواطنين اعتبارا لكون هذا النائب لسان حالهم.

ولا يسعني هنا إلا أن أشكر السيد رئيس الحكومة على
المبادرات التي اتخذها والتعليمات التي وجهها للسادة
الوزراء والولاية بهذا الخصوص.

وفي هذا الشأن بالذات قررت أن أسلم لكل نائب نسخة
من المنشور الذي وجهه السيد رئيس الحكومة إلى
السادة الوزراء والسادة الولاة، ويندرج هذا المسعى في
إطار تكريس الشفافية والوضوح، ستجدون هذا المنشور
في صندوق البريد الخاص بكل نائب بعد الجلسة.
(تصفيق)

أيتها السيدات أيها السادة، ومازال الشعب الصحراوي، في منطقة المغرب العربي، يكابد ويلات احتلال أرضه، مع أن الأمل كان كبيرا في أن يمارس هذا الشعب حقه في تقرير مصيره، بعيدا عن كل الضغوط الإدارية أو العسكرية، وذلك غداة موافقة طرفي النزاع على مخطط التسوية الأممي وعلى اتفاقات "يوستن".

إن المحاولات الرامية إلى الخروج عن مخطط السلام وكذا عمليات التأجيل المتعددة لتاريخ تنظيم استفتاء حول تقرير المصير لا تخدم في نظرنا لا مصالح شعوب المنطقة ولا مثل السلام والأمن الدوليين.

إن مسؤولية المجموعة الدولية قائمة فيما يخص استكمال مسار تصفية الاستعمار الذي لن يتحقق كلية إلا إذا تمكن الشعب الصحراوي من اختيار مستقبله ومصيره، بكل حرية وسيادة.

وعلى صعيد آخر، وفي الوقت الذي تعكف فيه الجزائر على تضييد جراحها وتسترجع فيه السلم والسكينة والاستقرار لقاء تضحيات جسام، في الوقت الذي تباشر فيه الجزائر مهمة إعادة البناء وإعادة التكوين الوطنيين، وفي الوقت الذي تعمل فيه الجزائر على استعادة الأمل لكل أبنائها من خلال انتهاج سياسة تهدئة النفوس وزرع الوئام في القلوب، ترتفع أصوات، هي دائما الأصوات نفسها، محاولة إلقاء ضلال الشكوك على سمعة المؤسسات الجمهورية للدولة الجزائرية وعلى نزاهتها في مكافحة الإرهاب.

إن الاتهامات الكاذبة التي تروجها بعض الصحف الأجنبية ضد الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، والتي تدخل في سياق المناورات الخسيسة والتضليل الإعلامي والتلاعب بالرأي العام، هذه الاتهامات تندرج، من حيث طابعها التكراري، ضمن استراتيجية حبكها أعداء الجزائر الذين أصبحوا بعد أن فشلوا في زعزعة الجمهورية يستهدفون بهجماتهم أولئك الذين أنقذوها بفضل شجاعتهم وعملهم الجبار.

كما يملي علينا واجبنا أن نؤكد رفضنا لمنطق الحرب واللجوء إلى القوة لتسوية المشاكل العالقة.

فبقدر ما نعبر عن تمسكنا بالشرعية الدولية بقدر ما نطالب بأن تكون هذه الأخيرة مجردة من كل انتقاء ومن كل استثناء لأن الكيل بمكيالين يجب ألا يكون المعيار الذي تخضع له العلاقات الدولية، هذه العلاقات التي نريد لها أن تكرر العدل والإنصاف والمساواة بين الشعوب وبين الدول.

إن مكتب المجلس الشعبي الوطني، ورؤساء المجموعات البرلمانية والنواب جماعة وفرادى، يضمنون صوتهم إلى أصوات كافة البلدان المتشبثة بالسلم والعدل والأخلاق ويدعون إلى وقف التهديدات التي تستهدف العراق وشعبه وإلى انتهاج سبل الحوار في البحث عن حلول ترفض منطق الحرب بكل ما يواكبها من تدمير ومأساة إنسانية.

ومادما نتحدث عن سياسة الكيل بمكيالين كيف لنا أن نتغاضى عن الآلام التي يكابدها الشعب الفلسطيني وهو ضحية إحدى أكبر المظالم في التاريخ، هذا الشعب الذي ما زال يتجرع الويلات جراء سياسة حمقاء تحصد يوميا الدمار والقصف وجرائم القتل التي تستهدف رموز الثورة الفلسطينية.

كيف يمكن للعالم أن يتغاضى عن الأعمال الوحشية التي يقترفها جيش الاحتلال الإسرائيلي في حق السكان الأبرياء الذين لا ذنب لهم سوى أنهم صرخوا معلنين عن حبهم لأرضهم وعن رغبتهم في استعادة حقوقهم الوطنية، كل حقوقهم الوطنية.

كيف يمكن لنا أن نبقى صامتين أمام آلام شعب بأكمله، شعب أصبح صموده البطولي للاحتلال الأجنبي يقارن بالأعمال الإرهابية، في حين أن جلاديه هم الذين يمارسون إرهابا لا يضاهيه إرهاب في وحشيته، يقينا منهم من الإفلات من أي عقاب.

المنتخبين الحاضرين اليوم، أودّ أن أوجّه لهم أصدق عبارات الشكر والامتنان.

كما أودّ أن أشكر الصحافيين وممثلي وسائل الإعلام الذين سهروا على تغطية أشغال الدورة وتوصيل أصدائها إلى كافة الجزائريين والجزائريات.

إن المجلس الشعبي الوطني يبارك مقدما كل مجهود جديد سيبدله أصحاب مهنة الإعلام من أجل تغطية أشغاله، باعتبار أن مهمة إعلام الجمهور النبيلة لا تنفصل عن هدف النقاش الديمقراطي الذي نصبو إلى بلوغه في هذا المجلس.

طبتم وطاب ممشاكم وأنتم عائدون إلى بيوتكم ودوائركم.

طبتم وطاب ممشاكم وأنتم عائدون إلى بيوتكم. طبتم وطاب ممشاكم وأنتم عائدون مرة أخرى إلى مجلسكم. شكرا.

نتابع الآن مراسيم الاختتام، الفاتحة.

- تلاوة سورة الفاتحة.

- السلام الوطني (قسما).

الرئيس: أشكر الجميع وأعلن رسميا عن اختتام دورة الخريف لسنة 2002. شكرا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة

والدقيقة الخامسة والعشرين صباحا.

إن الشعب الجزائري قادر، كما كان خلال تاريخه الطويل والحافل على التمييز بين أولئك الذين يقفون إلى جانبه في مهمة ضمان الحرية والسلام والأمن والتنمية وأولئك الذين يعملون على إبقائه في دوامة اللااستقرار والتبعية والتخلف.

إن المجلس الشعبي الوطني يحيي مرة أخرى الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن، وينحني إجلالا لأرواح كل شهداء الواجب الذين كان لهم الفضل في بقاء المؤسسات الجزائرية واقفة في أحلك مراحل الإرهاب، الذي، وإن تضاءلت حدته، ما زال يضرب على فترات رغم كل ما تم بذله سياسيا من أجل اقتلاع جذوره، هذا الإرهاب الذي يدينه المجلس الشعبي الوطني إدانة قاطعة.

أيها السيدات، أيها السادة،

قبل أن أختتم رسميا هذه الدورة الخريفية الأولى من الفترة التشريعية الخامسة، أودّ أن أوجّه عبارات التهنية والتحية إلى النواب على العمل الذي سهروا على إنجازه، كما أودّ أن أتوجّه بالشكر إلى السيد رئيس الحكومة وإلى أعضاء طاقمه اعتبارا لكل الاحترام الذي تحلّوا به خلال كل مدة الدورة تجاه المجلس برمته وتجاه كل واحد من النواب على اختلاف قناعاتهم السياسية واعتبارا للاستعداد التام الذي أبدوه، مجسدين بذلك كل معاني الديمقراطية البرلمانية.

إن العمل الذي أنجز خلال هذه الدورة لم يكن له أن يتحقق دون فعالية جنود الخفاء، مستخدمو المجلس الإداريون والتقنيون، فباسمكم جميعا وباسم كافة